ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

من «الغضب الملحمي» إلى «الهزيمة الملحمية».. بأي انتصار سيخرج ترامب من حرب إيران؟

بعد ستة أشهر على بدء الحرب الأميركية ضد إيران، يبرز في واشنطن سؤال أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى: ما الذي حققته الولايات المتحدة فعلياً من حرب بدأت بوعود بتحقيق أهداف استراتيجية؟

في الأيام الأولى للحرب، سعت إدارة دونالد ترامب إلى تقديم صورة عن عملية ناجحة وحاسمة، لكن بعد مرور ستة أشهر، لم يعد الجدل حول نتيجة الحرب مقتصراً

على معارضي ترامب، بل تحول إلى أحد أبرز الموضوعات المطروحة في المشهد السياسي الأميركي.

ووصفت نانسي بيلوسي، رئيسة مجلس النواب الأميركي السابقة، في منشور على منصة «إكس»، العملية العسكرية التي نفذتها إدارة ترامب، بسخرية، بأنها «هزيمة ملحمية»، مشيرة إلى أنها، رغم إنفاق مليارات الدولارات، لم تحقق حتى «هدفاً استراتيجياً واحداً». كما انتقدت مقتل ١٩ عسكرياً أميركياً وإصابة أكثر من ٧٥٠ آخرين خلال الحرب، ووصفت هذا الصراع بأنه «خطأ كارثي».

كما شكك تشاك شومر، زعيم الأقلية الديمقراطية في مجلس الشيوخ، في رواية إدارة ترامب بشأن نتائج الحرب. وقال إن الحرب أدت إلى ارتفاع أسعار الوقود واضطراب الأسواق العالمية، فيما لا تزال إيران تسيطر على مضيق هرمز.

وتتلخص أهمية هذه التصريحات في نقطة واحدة: فقد انتقل النقاش في الولايات المتحدة من سؤال «من الأقوى في ساحة المعركة؟» إلى سؤال آخر أكثر أهمية، وهو «من تمكن من تحويل قوته العسكرية إلى نتيجة سياسية؟». وهذان أمران مختلفان.

ولا تزال الولايات المتحدة أكبر قوة عسكرية في العالم، وتمتلك قدرات واسعة لتنفيذ عمليات عسكرية على نطاق كبير. لذلك، لا يمكن تفسير نتائج الحرب ببساطة من خلال تجاهل القوة العسكرية الأميركية أو الخسائر التي تكبدتها إيران. فالمسألة الأساسية تقع على المستوى الاستراتيجي، أي ما إذا كانت العمليات العسكرية قد تمكنت من تحقيق الأهداف التي دخلت واشنطن الحرب من أجلها أم لا.

وفي هذا السياق، تحول مضيق هرمز إلى أحد أهم مؤشرات الوضع الراهن. فحالة الملاحة والسيطرة على هذا الممر المائي ترتبطان بشكل مباشر بأسواق الطاقة والاقتصاد العالمي، واستمرار الأزمة في هذه المنطقة ينقل الضغوط الاقتصادية من ساحة الحرب إلى داخل الولايات المتحدة أيضاً.

ولهذا السبب، يتركز جزء من النقاشات في واشنطن حالياً حول ما إذا كان استمرار الحرب يمكن أن يؤدي إلى نتيجة مختلفة، أم أن الولايات المتحدة ينبغي أن تبحث عن سبيل لإنهاء الأزمة.

مقال ألن آير.. حان وقت ابتلاع الضفدع

وفي خضم هذا الجدل، يلفت مقال ألن آير، الدبلوماسي الأميركي والعضو السابق في الفريق الرئيسي للمفاوضات النووية مع إيران، المنشور في «الجزيرة»، الانتباه. وحمل المقال عنوان «حان وقت ابتلاع الضفدع»، في إشارة إلى الخيار الصعب الذي تواجهه إدارة ترامب.

ويرى آير أن الإدارة الأميركية، بعد ستة أشهر من الحرب، توصلت إلى حقيقة مفادها أن التفوق العسكري الأميركي لا يؤدي بالضرورة إلى نجاح استراتيجي. لكنه يرى في الوقت نفسه أن استبدال الحرب بضغوط اقتصادية شديدة لا يحل المشكلة بالضرورة.

وتسعى وزارة الخزانة الأميركية إلى تشديد العقوبات الثانوية على الدول التي تتعامل تجارياً مع إيران، بهدف معلن يتمثل في زيادة الضغط الاقتصادي على طهران. لكن آير يتساءل: إذا كان الهدف النهائي لهذه السياسة هو انهيار الاقتصاد الإيراني، فما الذي سيحدث بعد ذلك؟

ومن وجهة نظره، إذا كان هدف واشنطن إجبار إيران على التراجع عن خطوطها الحمراء، ولا سيما في الملف النووي، فإن الوصول إلى هذه النتيجة لن يكون سهلاً عبر الضغوط الاقتصادية.

ويحذر الدبلوماسي الأميركي أيضاً من أن زيادة الضغوط قد تؤدي، بدلاً من الاستسلام، إلى تصعيد التوتر، لأن الطرف الآخر يمتلك في الحرب خيارات وقدرة على الرد.

ويطرح آير ثلاث مشكلات أساسية أمام نجاح سياسة الضغط الاقتصادي: تعاون الشركاء التجاريين الرئيسيين لإيران، وتوافر الوقت الكافي، وقدرة جهاز السياسة الخارجية الأميركية على تنفيذ حملة معقدة ومتعددة الأطراف.

ويكتسب دور الصين أهمية خاصة في هذا السياق. فإذا كان من المقرر تنفيذ الضغط الاقتصادي بصورة فعالة، فإن تعاون أهم الشركاء التجاريين لإيران سيكون ضرورياً، في وقت لا تبدو فيه بكين مستعدة بالضرورة لتكييف سياستها الاقتصادية وفقاً لمطالب واشنطن.

لكن الجزء الأهم في تحليل آير يتعلق بمسار الخروج.

ويرى أن على الولايات المتحدة، بدلاً من محاولة تحقيق جميع أهدافها، أن تركز على هدف محدد وعاجل، يتمثل في إعادة حركة السفن في مضيق هرمز إلى طبيعتها بأسرع وقت ممكن.

ابتلاع الضفدع.. البحث عن مخرج سيا سي

وبحسب تعبير آير، يتعين على ترامب أن «يبتلع الضفدع»، أي أن يقبل بأنه قد يضطر إلى التراجع عن جزء من مطالبه، لكنه في الوقت نفسه يستطيع تقديم الاتفاق داخل الولايات المتحدة باعتباره انتصاراً.

وهذا الاقتراح، حتى إذا لم نتفق مع جميع جوانبه، يكشف نقطة مهمة بشأن وضع الحرب: فالمشكلة الأساسية بالنسبة إلى واشنطن لم تعد تقتصر على مواصلة العمليات العسكرية، بل باتت تتمثل أيضاً في إيجاد مخرج سياسي.

فترامب من جهة لا يريد أن يُنظر إلى نهاية الحرب باعتبارها تراجعاً أميركياً، ومن جهة أخرى قد يؤدي استمرار الأزمة إلى تكبيد الاقتصاد والسياسة الداخلية في الولايات المتحدة مزيداً من التكاليف.

وتزداد أهمية هذه المسألة مع اقتراب انتخابات التجديد النصفي الأميركية. ويرى آير أن تحمل الكلفة السياسية لاتفاق في المرحلة الحالية قد يكون أقل تكلفة على إدارة ترامب من استمرار الحرب ومواجهة أخبار اقتصادية سيئة خلال الأشهر المقبلة.

وفي مثل هذه الظروف، لم يعد مفهوما «النصر» و«الهزيمة» بسيطين. فقد يتحدث طرف عن تفوقه العسكري، بينما يؤكد الطرف الآخر أن الأهداف السياسية للحرب لم تتحقق. وينبغي البحث عن الحقيقة في المسافة الفاصلة بين هاتين الروايتين.

بعد ستة أشهر، لم تفرز الحرب بعد نتيجة سياسية نهائية ومتفقاً عليها بين الطرفين. ولا تزال الولايات المتحدة تمتلك قوة عسكرية هائلة، لكن هذه القوة لم تتمكن من تحويل جميع الأهداف التي أرادتها واشنطن إلى نتيجة سياسية واضحة.

وفي المقابل، لا تواجه إيران وضعاً بسيطاً ومن دون تكاليف، إذ إن استمرار الأزمة قد يؤدي إلى مزيد من الضغوط الاقتصادية والأمنية.

وعليه، قد تتشكل النقطة الحاسمة في الحرب، ليس عبر هجوم عسكري آخر، بل على طاولة المفاوضات. وإذا خلصت واشنطن إلى أن استمرار الحرب بات أكثر كلفة من المكاسب المحتملة منها، فقد تتحول المفاوضات إلى خيار جدي.

وفي نهاية المطاف، فإن السؤال الأساسي بعد ستة أشهر ليس أي طرف يمتلك قوة أكبر، بل أي طرف يستطيع تحويل هذه القوة إلى نتيجة سياسية مستدامة.

ولعل هذا هو السبب في أن النقاش الدائر في واشنطن بدأ ينتقل تدريجياً من سؤال «كيف نحقق النصر؟» إلى سؤال أكثر أهمية: كيف نخرج من هذه الحرب؟

مهر

قانون الإعلام: اغتيالٌ تشريعي لآخر ما تبقّى من حرية لبنان...!؟

عباس المعلم

ليس أخطر ما في قانون الإعلام الذي أقرّه مجلس النواب اللبناني أن تكون بعض مواده قابلةً للتأويل أو الاعتراض، بل أن تأتي ولادته محاطةً بشبهة أعمق: أن تتحوّل صناعة التشريع من ضمانة للحريات إلى هندسةٍ للضبط، ومن حماية المجال العام إلى إعادة ترسيم حدوده بما يلائم السلطة ومراكز النفوذ السياسي والإعلامي. فالقانون الذي يُفترض أن يحرّر الإعلام من الوصاية لا يُقاس بعنوانه ولا بما حُذف منه فقط، بل بمقدار ما يتركه من أبواب للردع والملاحقة والتحكم، وبالطريقة التي صيغ وأُقرّ بها. وعندما تدخل تعديلات جوهرية إلى نص تشريعي في اللحظات الأخيرة، من دون نقاش نيابي وافٍ، وتتقاطع بعض أحكامه مع مصالح مؤسسات نافذة وعلاقاتها المالية والسياسية، يصبح السؤال مشروعاً: هل نحن أمام قانون ينظم الحرية، أم أمام إعادة توزيع للنفوذ فوق جسدها؟

لبنان لم يكن يوماً دولةً فائضة القوة كي يتنازل بسهولة عن فائض الحرية؛ فالحرية كانت، في جانب كبير من تاريخه الحديث، رأسماله الرمزي وميزته التفاضلية في محيط عربي عانى طويلاً

من رقابة الصحف، وتأميم المنابر، وتقديس الحاكم، وتجريم الاعتراض، وتحويل الإعلام من سلطة مساءلة إلى جهاز طاعة. والخشية اليوم أن تنزلق السلطة اللبنانية إلى استعارة شيء من قاموس الأنظمة السلطوية المحيطة: إعلامٌ مقبول ما دام منضبطاً، ورأيٌ مشروع ما دام لا يزعج، ونقدٌ مباح حتى اللحظة التي يقترب فيها من مراكز القوة. إنّ استنساخ منطق «ولي الأمر» في دولة قامت فكرتها، على علاتها، على التعدد والتعارض وحق الاختلاف، ليس تحديثاً للتشريع، بل نكوص سياسي وثقافي عن واحدة من أهمّ خصائص الكيان اللبناني.

والتاريخ لا يترك مجالاً كبيراً للالتباس في هذه المسألة. فمن تجارب الأنظمة الفاشية في أوروبا إلى الدكتاتوريات العسكرية وأنظمة الحزب الواحد، كانت السيطرة على الصحافة والمعلومة من أولى مراحل إحكام القبضة على المجتمع، لأنّ السلطة المطلقة لا تخشى خصماً بقدر ما تخشى روايةً مستقلة تكشفها. وفي الحاضر أيضاً، أثبتت البيئات التي ضُيّق فيها المجال الإعلامي أنّ النتيجة لم تكن «إعلاماً مسؤولاً»، بل فضاءً عاماً أقلّ قدرة على كشف الفساد ومحاسبة المسؤولين وتصحيح أخطاء الدولة. فالصحافة قد تخطئ وتبالغ وتنحاز، وهذه أمراض تعالجها المهنية وحقّ الردّ وقضاء مستقل وقواعد واضحة؛ أما إخضاعها لمنطق الردع السياسي فيحوّل الخطأ الصحافي إلى ذريعة لإخضاع المجال العام بأكمله.

المشكلة، إذاً، تتجاوز قانوناً ومواداً وصياغات؛ إنها تتصل بالسؤال عن لبنان الذي تريده السلطة: لبنان المنبر أم لبنان الصمت؟ لبنان الذي يزعج فيه الصحافي المسؤول، أم لبنان الذي يخشى فيه الصحافي أن يزعجه؟ إنّ حرية الرأي ليست امتيازاً تمنحه الدولة حين ترضى وتسحبه حين تغضب، بل قيدٌ دستوري وأخلاقي على قوّتها، ولا معنى لإعلام لا يستطيع مساءلة الحاكم ومراكز المال والنفوذ. وإذا خسر لبنان هذه المساحة، فلن يكون قد خسر هامشاً إعلامياً فحسب، بل جزءاً من علّة وجوده الثقافية والسياسية؛ لأنّ أخطر ما يمكن أن تفعله سلطة في بلد صغير ومحاصَر بالأزمات ليس أن تفشل في حمايته فقط، بل أن تنتزع منه آخر ما كان يجعله مختلفاً عن محيطه: أن يبقى فيه الصوت أعلى من الخوف، والرأي أقوى من هيبة الحاكم...

بين «دبلوماسية الاشتراط» وسيادة الأوطان...

ابراهيم مصطفى

لم تعد الدبلوماسية الدولية في كثير من محطاتها سوى وجهٍ مُجمَّل لسياسات الهيمنة، غير أنّ ما نطق به السفير الأميركي في لبنان مؤخراً تجاوز الأطر العرفية للدبلوماسية ليدخل جهاراً في منطقة "الوقاحة السياسية" مكتملة الأركان...!

أن يطلّ المبعوث الأميركي بصلفٍ ليقول للبنانيين، جهاراً نهاراً: "قولوا للمقاومة تسلّم سلاحها... حتى نحكي مع إسرائيل"، فهذا لا يعكس مجرد انحياز فاضح، بل يكشف عن استخفافٍ عميق بالواقع والتاريخ وطبيعة الصراع في المنطقة...

عن أيّ "خيار يتحدث السفير؟

هل يتناسى ممثل واشنطن أنّ سلاح المقاومة لم يكن يوماً مجرد خيارٍ عبثي أو نزهة سياسية، بل ولد من رحم الاحتلال، وتغذى من استمرار العدوان "الإسرائيلي" المتمادي على الأرض والسيادة والكرامة اللبنانية؟ كيف يُطلَب من صاحب الأرض أن يجرّد نفسه من أدوات قوّته وورقة دفاعه الوحيدة، فقط لكي "تتكرّم" واشنطن بالحديث مع كيانٍ لا يفهم أساساً إلا لغة القوة، ولا يقيم وزناً للقرارات الدولية ولا للمواثيق الإنسانية؟

إنّ منطق "نزع السلاح أولاً ثم التفاوض" ليس سوى دعوة صريحة للاستسلام المجاني...

هو إملاءٌ أميركي يهدف إلى تقديم لبنان ناضجاً على طبق من ذهب للاشتراطات "الإسرائيلية"، وتجريده من عوامل مقومات صموده قبل البدء بأيّ حديث...

إنه السعي الدؤوب لتحقيق بالدبلوماسية الخبيثة ما عجزت عنه أعتى الأسلحة والحروب على مدى عقود...

الوقاحة لا تكمن فقط في مضمون الطرح، بل في هذا الاستعلاء الذي يتعامل به الراعي الأميركي؛ إذ يضع نفسه في موقع "القاضي والجلاد" في آنٍ واحد، فيغضّ البصر عن الاعتداءات اليومية، والخرق الفاضح للسيادة اللبنانية، والجرائم المتمادية، ليأتي في النهاية مطارداً الضحية ومطالباً إياها بالتخلي عن حقها المشروع في الدفاع عن النفس...

على واشنطن وسفيرها أن يُدركا جيداً أنّ معادلات الأوطان لا تُكتب بحبر الشروط المسبقة، وأنّ السيادة الوطنية ليست ملفاً يُدار بأسلوب الإملاءات المباشرة...

من يريد حقاً حماية الاستقرار في المنطقة وتجنّب الحروب، عليه أن يبدأ بالضغط على المعتدي لوقف عدوانه واحتلاله، لا أن يطالب المُعتدى عليه بتسليم أوراق قوته وإلقاء سلاحه على أعتاب التفاوض...

نتنياهو بين خطر الخسارة وفرصة إنقاذ اليمين

ترسم صورتين متعارضتين: استطلاع «كان» يمنح غادي آيزنكوت وحزبه «يَشار» الصدارة، ويُبقي معسكر بنيامين نتنياهو بعيداً عن الأكثرية؛ بينما يمنح استطلاع القناة ١٤ المؤيدة لبنيامين نتنياهو، الليكود تقدمًا كبيرًا ويعطي معسكر اليمين ٦٣ مقعداً، وبينهما يقدم متوسط استطلاعات «غلوبس» صورة أكثر تحفظاً: آيزنكوت أولاً، لكن لا معسكر يستطيع بلوغ ٦١ مقعداً من دون إعادة تركيب التحالفات.

– في استطلاع «كان»، الذي أجراه معهد «كانتار»، حصل «يَشار» على ٢٤ مقعداً، مقابل ٢١ لليكود و١٤ لتحالف نفتالي بينيت ويائير لابيد. ونالت الأحزاب الدينية، «شاس» سبعة مقاعد و«يهودوت هتوراه» ثمانية، وحصل بن غفير على سبعة وسموتريتش على خمسة، بينما دخل عوفر فينتر بأربعة مقاعد. بذلك يبلغ معسكر نتنياهو ٤٨ مقعداً، ويرتفع إلى ٥٢ مع فينتر، مقابل ٥٥ للمعارضة الصهيونيّة و١٢ للأحزاب العربية.

– لكن القناة ١٤ قدّمت في اليوم نفسه خريطة مختلفة تماماً: ٣١ مقعداً لليكود، و٢٤ لآيزنكوت، وعشرة لـ«شاس»، وسبعة لكل من بن غفير ويهودوت هتوراه، وأربعة لكل من سموتريتش وفينتر. ووفق هذه الأرقام يصل معسكر نتنياهو إلى ٦٣ مقعداً، أي أكثرية تسمح له بتشكيل حكومة. المشكلة أن هذه النتيجة تبدو استثنائية مقارنة بمعظم استطلاعات الأسابيع الأخيرة، ولذلك لا يمكن اعتمادها وحدها، خصوصاً أن القناة محسوبة على نتنياهو، والاستطلاع متهم بالتحيّز للرد على إجماع الاستطلاعات الأخرى على حتميّة خسارة نتنياهو وحلفائه.

– أما متوسط «غلوبس» المنشور في ٣٠ آب، فيمنح آيزنكوت ٢٤ مقعداً والليكود ٢٣، وبينيت – لابيد ١٢، والديمقراطيين عشرة، وليبرمان تسعة، وبن غفير ثمانية، وسموتريتش وفينتر أربعة لكل منهما. وخلاصة هذا المتوسط أن دخول فينتر غيّر توزيع الأصوات داخل اليمين، لكنه لم يمنح نتنياهو الأكثريّة، كما لم يمنح المعارضة ٦١ مقعداً من دون الاستناد إلى الأحزاب العربية.

– الأكثر قسوة على نتنياهو يبقى استطلاع «معاريف» في ٢٨ آب، الذي أعطى آيزنكوت ٢٥ مقعداً مقابل ٢٠ لليكود، ووضع كتلة نتنياهو عند ٤٣ مقعداً، أو ٤٨ مع فينتر، مع سقوط سموتريتش تحت نسبة الحسم. كما تقدّم آيزنكوت على نتنياهو في الملاءمة لرئاسة الحكومة بنسبة ٤٨٪ مقابل ٣٧٪، وفي استطلاع «المداد» في ٢٦ آب حصل آيزنكوت على ٢٤ مقعداً والليكود على ١٩، مع بقاء فينتر تحت العتبة. معنى ذلك أن الفارق لا يتعلق بحركة مقعد أو اثنين، بل بدرجة مشاركة جمهور اليمين وبقدرة القوائم الصغيرة على تجاوز نسبة الحسم.

– هنا تصبح التطورات السياسية أهم من متوسط الأرقام. فقد دعا نتنياهو بن غفير وسموتريتش إلى اجتماع يهدف إلى جمعهما في قائمة واحدة، محذراً من «إهدار أصوات اليمين». لكن بن غفير رفض الدعوة وأعلن أن قرار خوض الانتخابات منفرداً نهائيّ، فسقط الاجتماع قبل انعقاده. أما سموتريتش، الذي يتأرجح بين ثلاثة وخمسة مقاعد، فبدأ مفاوضات مع موشيه فيغلين وحزب «زيهوت»، بحثاً عن صيغة تمنحه بضعة أعشار إضافية تضمن عبوره العتبة.

– ويشكل عوفر فينتر العقدة الجديدة. فهو يعلن أنه سيوصي بنتنياهو، ولذلك تبدو مقاعده إضافة إلى اليمين إذا تجاوز العتبة. لكنه يأخذ أصواته من الليكود وبن غفير وسموتريتش، وإذا حصل على أقل من ٣,٢٥٪ تتحول أصواته إلى خسارة صافية للمعسكر. الأمر نفسه ينطبق على سموتريتش، بقاؤه يمنح نتنياهو أربعة أو خمسة مقاعد، وسقوطه دون عبور العتبة قد يهدر كتلة انتخابية قادرة على تغيير النتيجة كلها.

– وتنتهي مهلة تقديم القوائم في الثامن من أيلول عند العاشرة مساءً. حتى ذلك الموعد يستطيع نتنياهو ممارسة الضغوط وترتيب التحالفات والمقاعد المحجوزة في الليكود. وبعده تتحوّل المخاطر إلى وقائع لا يمكن إصلاحها. لذلك لا يمكن القول إن خسارة نتنياهو أصبحت مؤكدة، لكن يمكن القول إن طريقه إلى ٦١ مقعداً صار ضيقاً ومحفوفاً بالمخاطر، ومشروطاً بنجاة جميع قوائم اليمين الصغيرة وباستعادة الليكود جزءاً من ناخبيه الذين انتقلوا إلى آيزنكوت وبينيت وفينتر.

– الخلاصة التي تجمع الاستطلاعات، لا التي تنتقي أحدها، هي أن آيزنكوت يتقدم في معظم القياسات، وأن نتنياهو لا يملك حالياً أكثرية مضمونة، وأن فرصته الوحيدة تكمن في منع احتراق الأصوات. أما إذا جاء آيزنكوت أولاً، وبقي معسكر نتنياهو قرب الخمسين، فستبدأ المعركة الحقيقية بعد الانتخابات: التكليف الرئاسي، ثم المفاوضات مع الأحزاب الدينية وشخصيات اليمين. عندها لا يعود السؤال من فاز بأكبر حزب فقط، بل من يستطيع إقناع الحلفاء بأن المستقبل السياسي صار عنده، وهنا يلعب القرب من الجيش والراعي الأميركي دوراً ترجيحياً لصالح آيزنكوت.

البناء